### «العمال» في ضيافة «الحكومة» وحديث عن الرواتب والمعيشة

# الجلالي: رؤى جديدة جريئة لإعادة مقاربة دور القطاع العام في الصناعة والإنشاءات

## القادري: تعزيز متممات الرواتب كحل بديل في غياب الزيادة الشاملة

**الوطن**

ناقش اجتماع عقد أمس في مبنى رئاسة مجلس الوزراء برئاسة محمد غازي الجلالي رئيس مجلس الوزراء مع المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال، واقع القطاع العام وهموم ومطالب الطبقة العاملة وأهمية التنسيق والتشبيك بين الجهات الحكومية المعنية والاتحاد فيما يتعلق بقضايا العمال المختلفة وتحسين واقعهم المعيشي على وقع الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد.

واستهل الجلالي حديثه بالتأكيد أن الطبقة العاملة من أهم رؤوس الأموال الوطنية، ومن أهم أركان بنية الاقتصاد الوطني باعتبارها تمتد على مساحات كل من القطاعين العام والخاص وربما يكون حجمها في القطاع الخاص الرسمي وغير الرسمي يفوق حجمها في القطاع العام، ومن الضروري جداً أن يقارب اتحاد العمال المسألة العمالية من هذا المنظور الكلي وعدم التركيز فقط على العاملين لدى الجهات العامة.

واعتبر رئيس مجلس الوزراء أن التنظيم العمالي هو ضرورة وطنية في كل النظم السياسية الليبرالية أو التدخلية، ليس فقط للعناية بحقوق الطبقة العاملة بل لتنظيم سوق العمل وإدارة القوى العاملة على النحو الأمثل لما فيه المصلحة المشتركة بين العاملين وأرباب العمل.

ورأى الجلالي أنه «من غير المجدي التوقف كثيراً عند الحديث عن التاريخ وأعيدنا إلى مستقبلنا».. فهناك سياسات عامة متراكمة منذ خمسينيات القرن الماضي لم تعد قابلة للاستمرار، ويجب العمل الآن لإنتاج سياسات تلبي احتياجات الواقع المعقد والصعب، موضحاً أن انتقال الدولة من التشغيل إلى التنظيم لا يعني تراجع دور الدولة بل يعني تطوير هذا الدور وانتقاله إلى صيغة أكثر واقعية وأكثر إنتاجية.

وقال رئيس مجلس الوزراء: «ثمة طروحات جديدة وجريئة تطول القطاع الصناعي والقطاع الإنشائي وغيرهما من القطاعات التي يجب تغيير مقاربة دور القطاع العام فيها، أين هو الآن؟ وأين يجب أن يكون؟».

من جهته، أوضح رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال جمال القادري أنه لم يكن مدخل الاتحاد في مقاربة القضية العمالية إلا مدخلاً وطنياً. والاتحاد جاء إلى طاولة مجلس الوزراء ليلاقي توجهات الحكومة بأفكار وبرؤى من خارج الصندوق أيضاً، فالهدف هو التطوير الحقيقي والتشاركية في هذا التطوير والحاجة إلى وضع منهج في إدارة ملف زيادة الرواتب والأجور بما يضمن أن تلبي الحد الأدنى من مستوى الحاجات المعيشية.

وأكد الحاجة لتعزيز متممات الرواتب في حال عدم القدرة على تحقيق زيادة شاملة للرواتب، وهذا ما يقتضي متابعة دقيقة من قبل الجهات العامة المعنية.

وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل سمر السياعي قالت في تصريح صحفي: الاجتماع كان أساسه مطالب عمالية محقة تم طرحها بكل شفافية وتمت الإجابة عنها من قبل الوزراء كل حسب قطاعه.

وأكدت أن الجميع يتطلع لتحقيق مطالب العمال لأن بوصلة العمل الحقيقية هي العامل، وتم الحديث في مواضيع عدة منها. تعديل قانون العمل رقم 17، والوجبة الغذائية، واللباس العمالي، وعمال المخابز.

ونوهت بأن الشفافية بالطرح والحلول المنطقية التي تم إدراجها ضمن الاجتماع تؤكد بأن الجميع يسير باتجاه واحد من أجل تحقيق مصلحة العامل، ومن هنا كانت الرؤية موحدة، ونتائج الاجتماع سيتم لمسها قريباً من خلال عمل حقيقي لإنجاز ما تم الاتفاق عليه.

وتركزت طروحات أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال على أن أهم أسباب تردي أوضاع العاملين في الدولة هو وجود قانون موحد للعاملين في الدولة لا يراعي التمييز بين مستويات الكفاءة والمؤهلات والأداء، فوجود مسطرة واحدة لكل العاملين في الدولة عطل الكثير من الطاقات العمالية وخلق تراجعاً وأسعاً في الإنتاجية. مع الإقرار بأهمية وضرورة تحريك أسعار الخدمات، لكن من المفيد أن تقوم الحكومة بالرفع التدريجي لأسعار هذه الخدمات وتفادي «العلاج بالصدمة» لأن هذا يضع المواطن أمام تحديات لا يقوى على مواجهتها، وأن الحكومة كانت تعد تحريك أسعار المواد المدعومة سيترافق مع زيادة كتلة الرواتب والأجور كاستكمال لملف إعادة هيكلة الدعم، لكن لم يتم إنجاز ذلك فعلياً فما حدث هو رفع أسعار المواد المدعومة عشرات المرات مع بقاء الرواتب والأجور على وضعها.

ولفتوا إلى أن مشروع الإصلاح الإداري جاء في ظروف صعبة لم تساعد على حسن تطبيقه، وخير مثال على ذلك، كان ملف الحوافز المالية للعاملين في الدولة، حيث تم إطلاق هذا البرنامج ثم تم توقيفه، ما أدى إلى هدر في الوقت والجهود، ما يدل على أن القرارات الحكومية لم تكن على المستوى المطلوب من الدراسة والتدقيق قبل إطلاقها. وردداً على طروحات ومطالب أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد، بيّن الوزراء المراحل والخطوات التي قطعتها وزاراتهم في سياق الجهود المبذولة لتطوير واقع العمل والأداء في مختلف القطاعات، ولاسيما ما يتعلق بمشروع الإصلاح الإداري وضرورة إعادة النظر بسياسة الوظيفة العامة ومراجعة نظام الحوافز وواقع العمالة المؤقتة واللباس العمالي وقيمة الوجبة الغذائية ووضع عمال المخابز الاحتياطية والتأمين الصحي وأسعار الأدوية والحماية الاجتماعية ودور مؤسسات التدخل الإيجابي والدعم المقدم لمشاريع الطاقات المتجددة.

### مشاهدات من الاجتماع

– شكك أحد أعضاء المكتب التنفيذي لاتحاد العمال بقدرة القطاع الخاص على النهوض بمتطلبات المسؤولية الاجتماعية الوطنية كتلك التي يمتلكها القطاع العام.

– رأى أحد المشاركين في الاجتماع، والذي فضل عدم الكشف عن اسمه، أن ما طرحه عضو المكتب التنفيذي ينطوي على ظلم كبير للقطاع الخاص الوطني وفيه نظرة سلبية في غير مكانها، مع الإشارة إلى المبادرات الواسعة التي قام بها القطاع الخاص الوطني والقطاع الأهلي والمجتمع المحلي خلال كارثة الزلزال، أو جائحة كورونا أو خلال الأزمة منذ 2011 حتى اليوم في سياق الحرب ضد الإرهاب وداعميه.

### تبادل الأفكار حول إدارة شركات النفط

# الوزير قدور: تحسين كفاءة توزيع المشتقات النفطية وضمان جهوزية محطات الوقود

**الوطن**

تناول الاجتماع الذي عقد في وزارة النفط والثروة المعدنية مراجعة لسير الخطط الموضوعة ونسب التنفيذ ومتابعة الأعمال الجارية ضمن المؤسسة العامة للنفط، والمؤسسة العامة للتكرير، والمؤسسة العامة للجيولوجيا والمركز الوطني للزلازل.

وتم خلال الاجتماع استعراض تنفيذ الخطط الإنتاجية والاستثمارية وفعاليات الحفر والاستكشاف والتطوير وتنفيذ خطة إنتاج النفط والغاز والوضع الحالي لمصافي النفط وواقع المنشآت في شركة محروقات والجوانب الفنية والتقنية فيها، إضافة إلى سبل رفع الطاقة الإنتاجية للمشتقات النفطية وضمان جهوزية محطات الوقود، إضافة إلى الاستثمار الأمثل للموارد البشرية والاستفادة منها في المواقع الإنتاجية وإعداد خطط التدريب لرفع كفاءة الكوادر البشرية فنياً وإدارياً.

والتأكيد على ضرورة الالتزام بشروط الأمن والسلامة والبيئة، إضافة إلى مناقشة التحديات التي قد تعترض سير العمل والبحث المشترك عن الحلول المناسبة لها.

وأكد وزير النفط والثروة المعدنية فراس قدور أهمية متابعة تنفيذ الخطط الموضوعة وفق البرامج الزمنية المحددة ومواكبة وتطبيق التقنيات الحديثة في مجالات العمل المختلفة، وتأمين مستلزمات العمل لتنفيذ الأعمال النوعية بما يؤدي إلى تحقيق قيمة مضافة والتأكد المستمر من جهوزية الوحدات الإنتاجية والخطوط التكنولوجية للمصافي وإجراء أعمال الصيانة والتفتيش الفني للحفاظ على أمن المنشآت والعاملين.

وأشار إلى ضرورة تحسين الكفاءة الإنتاجية والتوزيعية للمشتقات النفطية وضمان جهوزية محطات الوقود، إضافة إلى الاستثمار الأمثل للموارد البشرية والاستفادة منها في المواقع الإنتاجية وإعداد خطط التدريب لرفع كفاءة الكوادر البشرية فنياً وإدارياً.

### استمرار السماح للمستثمرين في المناطق الحرة بتسديد البدلات بالليرة السورية

# مدير المناطق الحرة لـ«الوطن»: للحفاظ على المستثمرين وعدم الضغط على طلب الدولار من السوق المحلية

**عبد الهادي شباط**

وافقت رئاسة مجلس الوزراء على تمديد العمل بتوصية اللجنة الاقتصادية المتعلقة باستيفاء البدلات التي تتقاضاها المؤسسة العامة للمناطق الحرة بالدولار أو ما يعادله بالليرات السورية.

حيث نصت توصية اللجنة الاقتصادية على الموافقة وللمرة الأخيرة على قيام وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بإصدار قرارات البدلات التي تتقاضاها المؤسسة العامة للمناطق الحرة من المستثمرين (الجهات العامة والخاصة) والمودعين الصناعيين وأصحاب الورش وذلك بالدولار الأميركي، على أن يتم استيفاء هذه البدلات بالدولار الأميركي أو بما يعادله بالليرات السورية وفق سعر الصرف الرسمي الوارد في نشرة السوق الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي وذلك حتى نهاية عام ٢٠٢٥.

وتأتي الموافقة بناء على مقترح وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بتمديد العمل بالتوصية حتى نهاية العام 2025، وذلك لضمان ديمومة الاستثمارات في المناطق الحرة في ظل الظروف الحالية.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير عام المؤسسة العامة للمناطق الحرة محمد زيتون أن القرار تمديد لقرارات سابقة بهدف تمكين المستثمرين من الحفاظ على استثماراتهم وتحفيزهم على العمل ضمن المناطق الحرة وان مبررات التمديد هي استمرار الأسباب التي بررت القرار مع العام 2020 نظراً لتعثر الكثير من الأنشطة الاقتصادية والصناعية وحركة التبادل التجاري والترانزيت وبالتالي تراجع التعاملات مع الخارج وانخفاض تحقيق إيرادات خارجية بالقطع الأجنبي، وبالتالي القرار سمح بتسديد البدلات بالدولار أو بالليرة السورية لعدم حدوث ضغط على السوق المحلية لتأمين البدلات بالدولار لافتاً إلى أن عدد المستثمرين في المناطق الحرة بحدود 640 مستثمراً.

وبين زيتون أن مؤشرات المؤسسة تظهر أنه لنهاية الربع الثالث من العام الجاري 2024 بلغت نحو 226ر8 مليار ليرة بزيادة قدرها 437 بالمئة عن الفترة نفسها من العام الماضي. كما بلغت قيمة البضائع والآليات المستوردة إلى المناطق الحرة حتى نهاية الربع الثالث من هذا العام 1461 مليار ل.س وبزيادة قدرها 395 بالمئة عن الفترة نفسها من العام الماضي.

وأوضح أن قيمة البضائع والآليات المصدرة من المناطق الحرة تجاوزت حتى نهاية الربع الثالث من هذا العام 1709 مليارات ل.س وبزيادة قدرها 349 بالمئة عن الفترة نفسها من العام الماضي.

كما سجلت قيمة الرسوم الجمركية المحصلة لمصلحة مديرية الجمارك العامة عن طريق المناطق الحرة حتى نهاية الربع الثالث من هذا العام نحو 171 مليار ل.س وبزيادة قدرها 388 عن الفترة نفسها من العام الماضي.

ولفت إلى أن مؤشرات المؤسسة تظهر أنه ازداد عدد العاملين في المنشآت المستثمرة 542 عاملاً عن الفترة نفسها من العام الماضي.

وكان وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية الدكتور محمد رعبي قلعه جي أكد مؤخراً أهمية المناطق الحرة في سورية ودورها في دعم وتحسين الاقتصاد الوطني لما لها من دور فاعل في زيادة كل من الإنتاج والصادرات وتعزيز التبادل التجاري ورفد الخزينة العامة بالموارد إضافة إلى أنها تتمتع بمزايا تفضيلية من شأنها المساعدة في جذب الاستثمارات، كما أكد ضرورة تحديث الأنظمة والتعليمات وتطويرها بما يخدم العمل الاستثماري والتطورات الحاصلة في دول الجوار وبما يتوافق مع طبيعة تطور بيئة الأعمال وخاصة في المجال التقني والتكنولوجي، مشدداً على ضرورة العمل على جذب الاستثمارات وخاصة الصناعية لأهميتها البالغة في إيجاد صناعات تحمل قيمة مضافة، وبما يعزز مساهمتها الاقتصادية إلى جانب القطاعات الأخرى.

### قريباً.. منصة لحجز بوابات الإنترنت وأخرى لترخيص التطبيقات

# عيد لـ«الوطن»: لمحاربة ظاهرة السوق السوداء للاتجار ببوابات الإنترنت

**رامز محفوظ**

بين مدير الأسواق في الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد محمد عيد في تصريح خاص لـ«الوطن» أن المنصة الخاصة بمشروع التطبيق الإلكتروني لحجز بوابات الإنترنت ADSL جاهزة ويتم تحديثها حالياً وسيتم وضعها في الخدمة قبل نهاية العام الحالي، موضحاً أن الهدف من هذا المشروع محاربة ظاهرة السوق السوداء للاتجار ببوابات الإنترنت بغية تحقيق التوازن بالسوق.

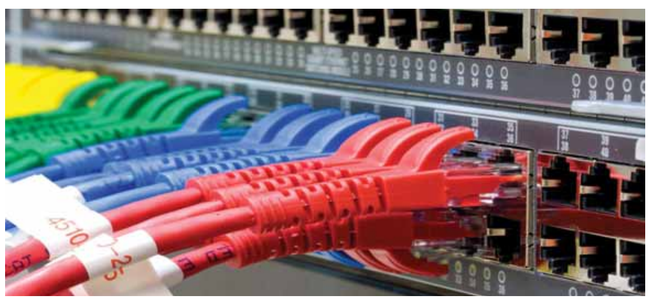

وأوضح عيد أن مشروع التطبيق الإلكتروني لحجز بوابات الإنترنت تقوم به الهيئة بالتنسيق مع الشركة السورية للاتصالات والمزودات الخاصة للإنترنت بغية التسهيل على المواطنين للحصول على بوابة إنترنت في حال توفرها في مركز الهاتف العائد له رقم المشترك، بعد التأكد من صحة الطلب المقدم من خلال إجراءات تحقق بالربط مع برنامج الشركة السورية للاتصالات.

في سياق آخر وبالنسبة للمنصة الخاصة بترخيص التطبيقات الإلكترونية العاملة على الشبكة السورية قالت مديرة التراخيص في الهيئة نور عراط في تصريح لـ«الوطن» إنه تم الانتهاء من تصميمها وتنفيذها وهي قيد التجريب، وتم تشكيل لجنة من الهيئة لإتمام عملية الاستلام والإطلاق بشكل نظامي، متوقعة أن يتم وضعها في الخدمة قبل نهاية العام الحالي.

وحول انعكاس المنصة على ترخيص قطاع التطبيقات في سورية بينت مديرة التراخيص في الهيئة أنها تتيح الاطلاع على أنظمة التراخيص الخاصة بالتطبيقات وعلى كل الشروط الفنية اللازمة للحصول على الترخيص مع إمكانية الاطلاع على أحدث التغييرات والتعديلات في شروط وإجراءات الترخيص، كما تحوي دليلاً شاملاً يحوي أسماء كل التطبيقات المرخص لها من الهيئة مع كل المعلومات المتعلقة بها، كالخدمات التي يقدمها التطبيق وآلية الحصول على الخدمة ومعلومات التواصل.

وبينت عراط أن آلية حصول التطبيقات على التراخيص من خلال المنصة تتم من خلال إرسال طلب الحصول على الترخيص مع كامل المرفقات اللازمة بشكل إلكتروني من دون الحاجة إلى مراجعة الهيئة، وإرسال التطبيق بشكل آلي للاختبار الفني في الهيئة الوطنية لخدمات تقانة المعلومات، وبعد معرفة المستخدم حال الطلب المقدم من قبله، وفي حال وجود أي نقص في الطلب يتم إعلامه من خلال المنصة، ويسهم ذلك في اختصار الوقت والجهد اللازم لإعداد المراسلات اللازمة لإتمام الطلب وإجراء الاختبارات.

وبخصوص مشروع «ERP» الخاص برقمنة خدمات الهيئة أوضحت مديرة المعلومات والبيانات في الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد المهندسة لمى علي لـ«الوطن» أنه يتضمن نظام تخطيط وإدارة موارد الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد ونظام لأتمتة الخدمات المقدمة من الهيئة إضافة إلى نظام ذكاء الأعمال لإعداد التقارير وتحليل بيانات الخدمات، ويعتبر جزءاً لا يتجزأ من مشروعات سياسة التحول الرقمي التي ترعاها وزارة الاتصالات وتقانة المعلومات.

وبينت أن المشروع يهدف إلى أتمتة مختلف أعمال وخدمات الهيئة من خلال توفير منظومة برمجية مركزية لتسهيل وتبسيط حركة وتدفق الوثائق بين المديريات من جهة، وأتمتة المعاملات الخاصة بالمرخص لهم وإدارة العلاقة مع مختلف الزبائن والمواطنين من جهة أخرى، إضافة إلى زيادة كفاءة وفاعلية العمل من حيث تسريع وتيرة المعالجة لكل الخدمات التي تقدمها الهيئة بشكل إلكتروني.

وأشارت مديرة المعلومات والبيانات في الهيئة إلى أنه يتم تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع ومدتها خمسة أشهر ويتوقع إنجاز المشروع كاملاً في الربع الثالث من عام 2025.